مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض كتاب (الاسلاميون والربيع العربي الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن) للكاتب بلاب التليدي
اسم الكاتب: أ.م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7049
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض كتاب

الاسلاميون والربيع العربي الصعود،التحديات ، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)

للكاتب بلال التليدي ،ط.١، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ٢٠١٢.

عدد الصفحات ٢٣٩.

عرض: أ.م.د. هيفاء احمد محمد[١]

جاءت الدراسة بمقدمة وثلاثة فصول ، قدم الباحث لدراسته قائلا ان ثورات الربيع العربي لم تبتعد كثيرا عن التأثير الخارجي، رغم ضعفه في البد اية، الا ان هذا العامل عاد لي ؤدي دورا في التطورات التي اعقبت الثورات، كما انه يرى ان الثورات مرت بمرحلتين،الاولى حكمتها العفوية الثورية التي هدفت اسقاط النظام، فيما سعت المرحلة الثانية لترتيب الاوضاع بعد الثورات والذي لم تكتمل صورتها لحد وقتنا الحاضر. وفي هذا تصدر التيار الاسلامي المشهد السياسي في مصر وتونس، اما تفسير بروزهم فيرجع لعوامل ذاتية توجد لديهم، او للسياق الدولي والتحولات التي تطلبتها المنطقة، او الى قدرتهم على استثمار اللحظة الثورية وتوظيفهالإحداث نقلة نوعية، وفي خلاصة يرى الباحث،ان الاهتمام الاساس لدراسته يتمحور حول موقف الاسلاميين من الربيع العربي ودورهم في صناعته وتفسير عوامل وسيناريوهات ما بعد صعودهم .

حمل الفصل الاول من الدراسة **عنوان الاسلاميون وا لربيع العربي** ، ابتدأ الباحث تحليله بطرح اسئلة تدور حول مواقف الحركات الاسلامية من الثورات ، وهل يمكن تكرار النموذج التونسي، وما سقف الحراك الشعبي، والى اي حد يمكن ان يشكل انخراط الحركات الاسلامية ودعمها للحراك انعطافا لموقعها في الواقع السياسي، وتحولها الى قوة اساسية في عملية الانتقال الديمقراطي والى اي حد يمكن ان يسهم العامل الخارجي في منح الاسلاميين موقعا متميزا في صناعته . وعند بحثه في مواقف الحركات من الثورات، فقد حلل كل منها:

[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

١ - موقف حركة النهضة من الثورة التونسية، يؤكدبان الحراك الشعبي كان تعبيرا عن غضب وانفجار الشارع المقهور، وان الامر سيمتد الى بلدان عربية اخرى، وان الانتفاضة كانت تعبير اً عن فشل النظم السياسية وفشل المعارضة في التغيير . ودعت الى انخراط جميع القوى في التغيير من اجل الاصلاح السياسي مع تفنيد اتهامات النظام بخصوص فزاعة الاسلاميين كما انها استبصرت بالدور الذي يمكن ان تضطلع به مع القوى الاخرى لتحسين موقعها السياسي وفرض الاصلاح السياسي.

٢- وفي تحليله لموقف الاخوان المسلمين من الثورات، فيرى انهم عدوا ثورة تونس انتصار اً للشعب التونسي، ومن خلال موقفهم هذا وجهوا رسائل عدة للنظام المصري مطالبين ا ياه بالاستماع الى صوت الشعب المطالب بالحرية والديمقراطية، والثانية الى الدول الغربية مطالبا اياها بالتوقف عن التدخل في شؤون المنطقة او دعم النظم الاستبدادية، اما الاخيرة فوجهوها لصناع الثورة التونسية مطالبا اياهم بحماية الثورة وتحصينها. اما موقف الاخوان من بداية الحراك المصري ٢٥ يناير ٢٠١١ فقد رفضوا ابتداء المشاركة الرسمية فيه مع اصرارهم على ضرورة اخذ النظام بالإصلاحات ، فيما كان للفعاليات الشبابية من الاخوان دور في الحراك .

٣- الحركة الاسلامية في اليمن : يصعب دراسة مواقف الاسلاميين من الحراك الشعبي دون استحضار طبيعة الاحتقان السياسي بين السلطة والمعارضة قبيل اندلا ع ثورات الربيع العربي،كما ذكر ان هناك ثلاث تحديات، الحراك الجنوبي واثره على الوحدة اليمنية، الحركة الحوثية وتداعياتها الاقليمية، والاخير تحدي القاعدة وما يستدعيه من ثقل المواقف الاقليمية والدول ية ، اما بالنسبة للعلاقة بين السلطة والمعارضة، فقد تصاعد الاحتقان بينهما بعد تراجع السلطة واجهاضها لنتائج الحوار الوطني، وقد تصاعدت الامور في اليمن بعد قرار اللقاء المشترك تصعيد عمليات الاحتجاج السلمي،ومع الثورة التونسية والمصرية اكتسب الحراك عمقا اكبر، وتح ولت عناوين الحراك من الاصلاح الى الاطاحة بالنظام ورموزه وجاء موقف الحركة الاسلامية من خلال موقف الحراك المشترك الذي ضم مختلف التيارات السياسية التي تصاعدت مطالبتها بالتغيير واسقاط النظام.

٤. الحركة الاسلامية في المغرب والحراك الشعبي :مع بدء حركات التغيير في تونس ومصر، وجدت قناعة لدى صانع القرار السياسي المغربي بإمكانية انتقالها الى بلاده، وبدأ يأخذ احتياطات عامة في صورة التعامل الرفيق مع الاحتجاجات وانتهاج خطاب رسمي يتعاطف م ع الشعب التونسي على حساب النظام. وعلى العموم يرى الكاتب ان هناك تشابه اً في المسار ا لاجتماعي والاقتصادي بين المغرب

وتونس، الا ان هناك اختلافاً في المسار السياسي،اذ تميز المغرب بإدماج المعارضة بما فيها الاسلاميين في، حين عرفت تونس بسيطرة حزب واحد على الواقع السياسي كما تميز المغرب بوجود قدر من الانفتاح الاعلامي. وفي دراسة لموقف التيار الاسلامي المغربي من الحراك الشعبي في تونس يرى الكاتب ان حركة التوحيد والاصلاح ايدت هذا الحراك وانه جاء ثمرة لمنهج الصبر والنضال السلمي وتأكيدها على فشل الخيار الاستئصالي وهي بهذا ترسل رسالة للنظام بضرورة الاستجابة لمطالب الشعوب والتوجه نحو الخيار الديمقراطي. وجاء موقف حزب العدالة والتنمية المغربي مطابقا للموقف السابق لحركة التوحيد، وقد ايد الحزب ما سمي بحراك ٢٠ فبراير (شباط) في المغرب مطالبا النظام بإجراء اصلاحات عميقة على المستوى الدستوري والسياسي، ما شانه ارجاع المصداقية للحكومة والمؤسسة التشريعية وطالب باست ثمار الح راك الشعبي لإ حداث انفراج سياسي وحقوقي . وفي قراءة لموقف جماعة العدل والاحسان من الثورة التونسية،فقد رات ان الثورة كانت في ظاهرها اجتماعيا معاشيا الا انها في واقع الحال انعكاس لواقع سياسي مأزوم مسدود، ورات ان الحراك لن يقتصر على تونس ومصر ان لم تتخذ تحولات جوهرية وفورية تقطع مع الاستبداد وتؤسس لدولة العدالة والاختيارات الحرة للشعوب ، ورات الجماعة ان الربيع العربي محطة تاريخية لاستعادة البريق لخيارها السياسي الذي فقد الجاذبية، لم تنخرط الجماعة في الحراك لخوفها من مالاته الا انها مزجت بينالتأكيد على خ ياراتها الاستراتيجية وبين مطالبها الاصلاحية، وذلك يؤشر على نزعتها التفاوضية في استثمار الحراك لتحسين موقها التفاوضي.

وجاء المبحث الثاني حاملا عنوان مواقف الاسلاميين من الربيع العربي،والتي سجل لها الباحث اربعة مواقف، الاول رفض المشاركة الرسمية في الثورات، م ع اتاحة الفرصة للفعاليات الشبابية للانخراط في الحراك واستثمار الحدث لتقوية موقعها كفاعل سياسي في عملية التفاوض (جماعة الاخوان المسلمين)، الثاني رفض المشاركة الرسمية وكان صارما في رفض مشاركة الفعاليات الشبابية (حزب العدالة والتنمية المغربي) ، الموقف الثالث اختار المشاركة وتصعيد الاحتجاج السلمي بسقف الاصلاح السياسي والدستوري وانتهى للتماهي مع مطالب اسقاط النظام (التجمع اليمني للإصلاح في اليمن) والموقف الرابع الانخراط الكامل في الحراك الشعبي وعده لحظة ثورية بامتياز يمكن استثمارها لتحقيق الاصلاح الجذري كحركة النهضة في تونس والحركة الاسلامية في ليبيا والاخوان في سوريا ، بالتأكيد ان اختلاف وضعية كل منها دفعها لأخذ موقفها من الثورات فحركة النهضة في تونس اغلقت امامها جميع ابواب المشاركة فيما كان للحركة الاسلامية في مصر وضعية مختلفة ، مما جعلها تتردد قبيل اخذ موق ف يحملها مسؤولية كما انها رغبت توظيف الحراك السياسي بما يخدم قضية الاصلاح السياسي والدستوري.

وجاء **المبحث الثالث** حاملا عنوان ثوابت التفكير السياسي الحركي حيث يرى الكاتب انه رغم اختلاف مسارات هذه الحركات واختياراتها الا انها تمتلك ثوابت تبقى حاضرة ، ومن هذه الثوابت ثابت التغيير السياسي في اطار الحفاظ على الاستقرار،فاغلبها اجمعت على ان المطالب الاصلاحية التي تم رفعها كان القصد منها تحسين الموقع التفاوضي للضغط على النظام ، سواء حركة النهضة في تونس او جماعة العدل والاحسان في المغرب او غيرها من الجماعات الاسلامية . والثابت الثاني الضغط بالحراك من اجل الاصلاح . والثابت الثالث فالعمل في اطار تشاركي وما يمليه هذا الثابت في التفكير السياسي الحركي وواقع العزلة التي عاشتها الحركات الاسلامية وواقع الاصطفاف ضدها، مما جعلها تنأى بنفسها عن اتخاذ مبادرات او اختيارات سياسية منفردة وحضر هذا الثابت مع الذين انخرطوا في الحراك او الذين اكتفوا بدعمه او مع الذين التحقوا به بعد توضح صور مآلاته .

وجاء **الفصل الثاني بعنوان مآل الحراك الشعبي ودور الاسلاميين في صناعته** : في مباحث ثلاث حاول الكاتب في **مبحثه الاول** رصد دور الاسلاميين في استثمار الثورة وترتيب الوضع السياسي بعدها في حالات خمس، الاولى حالة الثورة في النموذج التونسي باحثا نموذج حالة النهضة ابتداء التي اعلنت مساندتها ودعمها للثورة التونسية، وقرار راشد الغنوشي العودة الى تونس في كانون الثاني ٢٠١١ ودعوته لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تحظى بثقة جميع الاطراف السياسية، مهمتها تصريف الاعمال حتى يتم انتخاب مجلس تأسيسي يضع الدستور مع مطالبتها بالإسراع في تحقيق مطالب الثورة ووضع حد لتهميش لجماعات المتضررة وتحرير الاعلام واصدار عفو عن السجناء السياسيين ، مع اعلانها الالتزام بالتوافق والشراكة في ادارة البلاد ، وفي هذا الاطار كانت مشاركتها في توقيع وثيقة اعلان المسار الانتقالي مع جهات ممثلة في التكتل الديمقراطي من اجل الحريات .

- وبالنسبة لموقف الاخوان المسلمين في مصر فلم يختلف مسارها عن النهضة في توجيه ما بعد الثورة، فباستثناء انخراط الاخوان في ا لثورة فان المسار واحد ابتداءً من مرحلة التطهير التي استهدفت بقايا النظام في بنية الدولة وهياكلها والمطالبة بمحاكمة الرئيس المخلوع، ومواجهة المناورات التي قصدت الالتفاف على الثورة اخذ موقف يحول دون تحملها المسؤولية، وانتهاءً بالمشاركة المتوازنة في وضع ترتيبات ما بعد الثورة .

ويمكننا رصد مجموعة من الملاحظات التي تحيط بمواقفهم، الاولى الحضور في كافة محطات وترتيبات المرحلة الانتقالية وهو ما يعني رغبتهم في لعب دور قوي في صناعة الوضع الانتقالي، والثانية مراجعتهم لمواقفهم من تأجيل الانتخابات، وثالثة ثبات موقفهم من المجلس الاعلى للقوات المسلحة والاقرار بدوره المركزي في

صناعة الانتقال الديمقراطي في مصر وحماية البلاد واستقرارها ، ورابعة حرص الاخوان على قضية التطهير والتخلص من ارث النظام السابق ورموزه والمطالبة بإقرار قانون العزل السياسي،وتأكيد الجماعة على تامين الوحدة الوطنية ومنع الانجرار للفتنة الطائفية،لمنع اي عنصر من التشويش على نصاعة الخارطة السياسية لمرور ترتيبات المرحلة الانتقالية ولإزالة الحواجز التي تؤخر او تمنع تصدرهم للمشهد السياسي، واخيرا عدم استقرار خطابهم تجاه الموقف الدولي فمن جهة تتهمه بدعم النظام الاستبدادي ومن جهة تطالبه باحترام ارادة الشعوب ومن جهة اخيرة يقلل الاخوان من شان التيار السلفي ويجعلون انفسهم ضمانة لئلا تصبح مصر تحت سلطتهم .

- حالة التفاعل بين السياق الداخلي والخارجي للثورة والاصلاح من الخارج : كان موقف الحركة الاسلامية في اليمن ممثلا ، بالتجمع اليمني الذي كان جزءا من المعارضةالسياسية، التي قررت الانخراط بقوة في الحراك الثوري، خاصة مع بروز الدعم الدولي لمطالب الثوار و ظهور فشل النظام ومناوراته ضد الثورة، مما اضطر الى اطلاق مبادرة الحوار الوطني وبداية التدخل الدولي الذي بحث عن تسوية للازمة اليمني ة عبر المبادرة الخليجية التي قبل بها النظام بعد تلكؤ ، والمعارضة ، التي وضعت الترتيبات للمرحلة الانتقالية،وتضمنت توقيع الرئيس او نائبه على المبادرة الخليجية ونقل السلطة الى نائب الرئيس مع تسمية المعارضة لمرشحها لرئاسة الوزراء على ان يتم اجراء انتخابات رئاس ية مبكرة بعد ذلك بتسعين يوم اً، مع وضع قانون تحصين للرئيس صالح واركان حكمه من الملاحقة القضائية . وتفيد متابعة هذه التطورات الى تفاعل ثلاث استراتيجيات،الاولى استراتيجية الحراك الثوري الذي يسعى لفرض اصلاحات سياسية ودستورية ، والنظام الذي عمل على استقطاب تدخل دولي لمنع تطور الحراك الشعبي واخيرا الاستراتيجية التي جاءت حصيلة تفاعل بين الموقف الدولي والموقف الاقليمي والتي افرزت المبادرة الخليجية وانتهت بإخراج راس النظام وقد التزمت الحركة الاسلامية اليمنية بسقف هذه المبادرة .
- حالة التغيير في اطار الاستقرار الحالة المغربية :بالنسبة للحالة المغربية فقد تطور السياق بشكل طبيعي وكان المحدد الحاسم شكل استجابة النظام للحراك الشعبي، اذ بدا بالتعامل معه كانه حالة طبيعية، ثم فتح نقاش عمومي حول مطالب الشباب، ثم انتقلت السلطة الى تقديم مبادرات جزئية عبر الافراج عن معتقلين سياس يين وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين والدخول في حوار مع النقابات، ومع استمرار الاحتجاجات دفع النظام للإقدام على فتح

ورش الاصلاح الدستوري وبدا بالتحاور مع القوى السياسية ليتم بعدها الاستفتاء عليها في شهر تموز والاعداد للانتخابات في ٢٠١١\١١\٢٥ .

ولتوضيح موقف الحركة الاسلامية المغربية فيمكنها تقسيمها الى ثلاث قوى، اولاها حزب العدالة والتنمية، الذي وافق على الاصلاحات بالمطالبة بالإسراع في اتخاذ التدابير لأجراء انتخابات نزيهة لإنجاح ما اسماه الانتقال الديمقراطي، ما يتضمن ان يكون للبرلمان المنتخب صلاحيات واسعة، مع تأكيده على ضرورة اقرار اسلامية الدولة وهويتها الوطنية، ووصفه مبادرة الملك محمد السادس للإصلاح الدستوري خطوة استباقية لتنفيس الاحتقان، وقد اقر بالتحول من حزب معارض الى طرف رئيس مشارك في صناعة مستقبل المغرب السياسي .

فيما تعد جماعة العدل والاحسان الطرف الثاني في المغرب من قوى الاسلام السياسي التي رصد لها الكاتب ثلاث مواقف ميزت سلوكها السياسي، الاول انخراطها في الحراك ورهانها على احداثه تغييرا في العملية السياسية، والثاني رفض السياق الدستوري ومنهجية صياغة الدستور وشجب اساليب السلطة في التسويف، الثالث انتقاد ال سياق الانتخابي وقرارها بمقاطعة الانتخابات، والاخير القرار بمغادرة الحراك الشعبي والانسحاب من فعاليات حركة ٢٠ فبراير بعد فوز حزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني ٢٠١١ وبررت موقفها بانه (لاشئ قد تغير لان التغيير الحقيقي ليس مرتبطا بتغير الحكومات وانما بنية النظام المغربي الذي لايزال محتكرا كل السلطات).والملاحظ انه رغم الاختلاف بين مواقف الحزب والحركة والتباين بين قراءتهما للواقع السياسي فان موقف الجماعة في اخر المطاف حسم الامر لجهة اعتبار الحالة المغربية حالة تغيير في ظل الاستقرار .

- حالة الخيار العسكري مع الدعم الدولي (حالة ليبيا):يرى الباحث ان معطياته حول الحركة الاسلامية في ليبيا ومواقفها من الحراك غير كافية الا انه حاول تلمسها، فابتدأ بتقسيمها الى قوى عدة، اهمها جماعة الاخوان المسلمين الذين يرى انهم انخرطوا بقوة في الحراك الشعبي عبر آلتهم الاعلامية والاغاثية ، والاسلاميون ورثة الجماعة الاسلامية المقاتلة ، وجبهة العلماء والتيار السلفي والتي قامت بدور مركزي في التأطير الديني السياسي ضد القذافي، تيار الحركة الاسلامية للتغيير تأسست في ٢٠١١\٢\٢٥ . لم يكن لجميعها دور مهم قبيل الثورة الا انها بعيد اندلاعها عملت على اعادة تشكيل الجسم الحركي الاسلامي من خلال تأسيس حزب الاصلاح والتنمية . وكان للحيثيات دور في انخراط الحركة الاسلامية بجميع مكوناتها في الخيار

العسكري، وقد تجاوزت بذلك الاعتبارات الذاتية والمنطلقات الفكرية التي تسوغ هذا التحول، بحيث كان للاعتبارات الموضو عية دور محدد بشكل حاسم في طرح الخيار العسكري لتحرير ليبيا بسبب الحملة التي قام بها القذافي لإيقاف الثورة.

المبحث الثاني التموقع السياسي للإسلاميين نحو مقترب تفسيري: حاول الكاتب ان يقدم نموذجا تفسيري للسلوك السياسي للإسلاميين من خلال استحضار الموقع والدور و ونسق العلاقات والتفاعلات الذي يجمع الفاعل الإسلامي ببقية الفاعلين، والمدخلات التي تحضر في عملية انتاج القرار السياسي وكيف يتم تحويلها في شكل مخرجات، كل ذلك ضمن نسق مرن يحاول ان يفسر المواقف والسلوكيات السياسية التي انتجها الفاعل السياسي ضمن السياقات السي اسية التي وجد فيها . وحاول الباحث قبل ان يقدم نموذجه التفسيري عبر وضع ملاحظة رصدية افادت ان التعبيرات الشبابية التي فجرت الثورة لم تستطع ان تتحول الى فاعل سياسي تنظيمي يستثمر الامكان الثوري، وان الفاعل السياسي التنظيمي هو الذي قام بهذا الدور مع ان وزنه في الحراك الثوري لم يكن مؤثرا، واستطاع تحويل العائد الثوري الى عائد سياسي وانه في غياب اداة تنظيمية تقود الثورة فان الفاعل المنظم هو الذي استفاد من ثمارها . ومن الملاحظ ان الحركات الاسلامية بادرت الى اعادة بناء ادواتها الحزبية وتأهيل بنيتها التنظيمية للأدوار القادمة التي تنتظرها ويلاحظ ثانيا حرصها على نسج تحالفات او الحفاظ على التحالفات الموجودة، و ثالثا كيف تفاعلت الحركات الاسلامية مع التطورات السياسية التي اعقبت الثورة واخيرا خطابها السياسي الذي وجهته الى الداخل او الخارج .ويرى الكاتب انه من الصعوبة اختيار نم وذج تفسيري، لان السياقات تختلف لاختلافات البيئة السياسية واختلاف التموقع السياسي واختلاف الدور ايضا، فاختلاف الدور في مصر عنه في تونس ، والتدخل الدولي في ليبيا يختلف عنه في تونس او المغرب وهكذا، الا انه يرى امكانية اختبار نموذج تفسيري في سياق شمولي دون الح اجة لتجزئة السياقات ودراسة كل حالة على حدة .

١ - الفاعل السياسي او بناء الذات التنظيمية وتأهيلها للتموقع الجديد وللدور والوظيفة الجديدة : يحضر هذا العنصر في جميع الحالات التي رصدتها الدراسة فالحركة الاسلامية في ليبيا كانت تعيش تجربة ابادة وقمع، لم تجد الفرصة لبناء ذاتها التنظيمية وتقديم نفسها كفاعل سياسي له بنيته الفكرية والسياسية ، لهذا فان اول ما فكرت به هذه الحركة اعادة تنظيم نفسها واعادة تموقعها السياسي ولطبيعة الدور الذي تطمح الى ادائه بعد الثورة، فيما كانت الحالة التونسية

مشابهة مع سعي لإعادة تأهيل وتسوي ة الخلافات داخلها وتأسيس الحزب السياسي القادر على لعب ادوار في المرحلة الانتقالية، وفي مصر تم انشاءاكثر من حزب سياسي اسلامي لأداء الدور والوظيفة للمرحلة القادمة ، وفي الحالة المغربية فقد اخذ هذا العنصر بعدا اخر فلم يتجه الاسلاميون لبناء الذات فقد حصل التراكم الكافي وانما انصرفوا لتأهيل الذات الحزبية للإعداد للانتخابات وتولى المناصب الحكومية .

٢ - الدور والوظيفة : بشكل عام فان ما يجمع اداء الحركة الاسلامية بمختلف اطيافها هو انها كانت تسعى لإعادة التموقع السياسي في ظل السياق الجديد، الذي افرزه الحراك الشعبي الديمقراطي، مع السعي لإثبات الحضور الوازن في صناعة ترتيبات الوضع الانتقالي ، اذ تريد بعد اثبات شرعية وجودها وقانونيته الى البحث عن موقع سياسي جديد و تأسيس مرتكزات شرعيته على اسس تاريخية وسياسية ، فقد استطاعت حركة النهضة ان تستثمر رصيدها النضالي ومظلوميتها السيا سية كي تعوض عن غيابها كفاعل منظم داخل الحراك الثوري، وكذلك جماعة الاخوان في مصر التي فرض عليها الدور الجديد اعادة تقييم الموقف والمشاركة الوازنة في كل التطورات التي اعقبت الثورة ، اما الحالة اليمنية فقد برز الدور بشكل واضح وتحول موقفهم من استثمار الحراك ا لى التماهي معه الى تحويله لحراك سياسي وتحولهم من معارض سياسي الى فاعل وشريك في صنع مستقبل اليمن، وفي المغرب كذلك صعد الاسلاميون موقفهم، اذ شهد خطابهم تحولا كبيرا اذ لأول مرة يتم الاقتراب من المؤسسة الملكية وتم توجيه رسائل للملك بضرورة كف محيطه عن التدخل بالسياسة وتوجيهها ، هذه المواقف لا تعني اكثر من حدوث تحول في التموقع السياسي مما فرض تحولا في الدور عكسه هذا الخطاب الجديد.

٣ - الديناميات السياسية : وهي حصيلة التفاعلات التي تتم بين فاعلين داخل الحقل السياسي والتحالفات التي ينسجونها، ليحددوا تموقعهم الجديد ضمن موازين القوى السياسية القائمة او ليغيروا موازين القوى لصالحهم .ويرى الكاتب ان هناك اختلاف بين طبيعة الفاعلين السياسيين في كل حالة، ففي الحالة التونسية . بعد اندلاع الثورة كان توازن القوى بين الفاعل الثوري الذي تحول الى مجرد عائد استثمره الفاعل السياسي المن ظم، ويتم استدعائه بحجة الحفاظ على مكتسبات الثورة، و الفاعل المسمى بقايا النظام ، وهو الذي يظهر في اشكال عدة سواء مبادرات حكومية او غيرها وقد برز موقف ودور الاسلاميين من خلال الفاعل

السياسي وبشكل خاص موقفهم من الهيئة العليا لحماية الثورة، اذ اختارت حركة ال نهضة الانسحاب من الهيئة بحجة تحولها الى برلمان لإصدار القوانين، وبحجة كونها تجاوزت منطق التوافق الذي على اساسه انشأت ، وهو موقف اختبرت به النهضة قوتها كفاعل سياسي ، وهو ما اربك بقية القوى مما دفعها الى التراجع والدعوة للحوار مع حركة النهضة، وفي مصر هناك خمسة فاعلين الشارع المصري والمؤسسة العسكرية والقوى السياسية المختلفة وبقايا النظام السابق ممثلة بقادة الاجهزة الامنية والنخب الاقتصادية وغيرها، فضلاً عن تتنوع الفاعلين الدوليين وقد اختار الاخوان الانخراط في عملية التطهير لبقايا النظام السابق وبالنسبة لعلاقته م بالشارع فقد اختاروا ان يكونوا فاعلا غير تنظيمي ولكنه مؤثر ، اما مع المؤسسة العسكرية فقد تجنبوا الاصطدام معها مع تذكيرهم بالدور الذي تلعبه لحماية الاستقرار في مصر، اما مع بقية القوى فقد ارتأى الاخوان استخدام منطقين الاول منطق التحالف لتقوية موقعهم وتعزيز مطالبهم، ومنطق ربط بعض المواقف بمناورات بقايا النظام السابق وحرصت على ان تصوغ خطابها بمنطق المصلحة الوطنية . اما الحالة اليمنية فأيضا تعددت القوى الفاعلة بين النظام السابق والحراك الشعبي والقوى السياسية المختلفة والحركة الحوثية ، وهناك ايضا فاعل جهادي ممثل بتنظيم القاعدة بالإضافة الى الفاعل الاقليمي والدولي ، وقد فهمت الحركة الاسلامية ضمن قوى اللقاء المشترك ان المحدد الحاسم في تحديد مستقبل اليمن يصعب ان يأتي من السياق المحلي، ولذلك بقيت في موقع المترقب الذي ينتظر حجم الحراك الثوري ووتيرته والموقف الدولي المصاحب له ، ثم قدرت الانخراط فيه ليحدث اختلال موازين القوى لغير صالح النظام السياسي بجميع مؤسساته لكي يتحول الحراك الثوري الى حراك سياسي تقوده، وهو الوضع الذي استثمره النظام السياسي لاستعادة جزء من المبادرة مما انتج توازنا للقوى جعل للفاعل الاقليمي والدولي الحسم في هذه الدينامية السياسية من خلال المبادرة الخليجية . وفي الحالة الليبية فانه منذ البداية انهار التوازن لصالح النظام، فكان دخول الفاعل الدولي على الخط بشرعية انسانية حقوقية، ليتحول الموقف تدريجيابعد انتقال الاحتجاجات من طابعها السلمي الى العمل العسكري ، وعلى مستوى ترتيبات الوضع الانتقالي فان المجلس الوطني خلا من اسماء اسلامية والذي تم تطويقه اسلاميا باسم المصلحة الوطنية وهذه الدينامية مرشحة لان تبرز بعد تشكل الذات الحزبية الاسلامية . وفي الحالة المغربية فان الحركة الاسلامية قد عملت على ثلاث مسارات الا ول استثمار الربيع العربي وممارسة الضغط السياسي بحراك ٢٠ فبراير

مع وضع سقف اصلاحي والثاني محاولة توجيه الغضب الى المحيط الملكي بدلا من المؤسسة الملكية، الثالث محاولة حصر الحراك الشعبي ضمن السقف الوطني وعدم انتاج اي خطاب سياسي مستعد للغرب او مستقو به، وقد انتجت هذه المسارات تحولا في مواقف الفاعلين، اذ اطلقت المؤسسة الملكية ورش الاصلاح الدستوري وتلاه فتح الورش الانتخاب مما مكن المؤسسة الملكية من استعادة المبادرة نسبيا ، لكن مفرزات السياق الانتخابي مع الضغط الدولي اعاد جزء من المبادرة من جديد للحركة الاسلامية.

٤ - البيئة السياسية :يراد بالبيئة السياسية بالنظر الى الحركة الاسلامية كل ما هو خارج عنها ولا يدخل ضمن مكوناتها مما يؤثر فيها وتؤثر فيه سواء تعلق بالانساق الداخلية التي تنتج الضغوط والتأثيرات المختلفة او الانساق الخارجية والمنظومات والقيم والمعايير السياسية التي تؤطر السياسة المحلية او تؤطر التفاعل بين الانساق الداخلية والخارجية . وبالنظر الى حقيقة هذا المفهوم فقد كانت الحركة الاسلامية في جميع الحالات مستوعبة لخصوصيات هذه البيئة اذ كانت تشتغل باستحضار عناصرها وباحترام القيم والمعايير المؤسسة للممارسة السياسية، ففي الحالة المصرية اعتبرت ان المؤسسة العسكرية ضمانة لاستقرار البلاد، وقبلت ان تدير هذه الاخيرة المرحلة الانتقالية، وفي الحالة المغربية قبلت الحركة الاسلامية اعتبار المؤسسة الملكية ضامنة للوحدة الوطنية مع المطالبة بإصلاحات دستورية تحد من صلاحيات الملك التنفيذ ية، اما في الحالة التونسية فقد فرض التدافع العلماني الاسلامي ضرورة التوافق على قيم معيارية في العمل السياسي لتجنب تعريض البلاد الى خطر عدم الاستقرار السياسي ومن ثم نشأت مفاهيم التوافق السياسي منذ البداية .

وجاء **المبحث الثالث** بعنوان ثوابت في منهجية اشتغال ا لعقل السياسي الحركي الاسلامي : وباعتماده على النموذج التفسيري الذي قدم في المبحث السابق يرى الكاتب ان الثوابت كالاتي : الاول ان لكل مرحلة شكل تنظيمي يناسبها لان تطور الوضع السياسي يفرض تطور البنية التنظيمية، لكن هناك نماذج بقيت فيها الية الزعامة ومنطق الحاضر الاكبر في مسايرة التحولات الجديدة، في ظل استمرار النخب نفسها في تصدر هذه الحركات وما تتميز به من جمع بين الوظيفة الدعوية والوظيفة السياسية . الثابت الثاني الاقتراب من الفاعل السياسي الاقوى من دون الاصطدام به، ان الحركات الاسلامية ابتعدت في جميع الحالات عن الصدام ماخلا حالات فرض عليها ذلك كالنموذج التونسي، وبرز من ذلك موقف الاخوان من المجلس العسكري والسلوك السياسي للحركة الاسلامية في المغرب من المؤسسة الملكية، في

حين كان سلوك الحركات الاسلامية في السياقات التي يقع فيه توازن القوى اي تعذر وجود فاعل قوي يتسم بالمناورة السياسية كما في الحالة الليبية والتي يتم تدبيرها بالتفاعل بين الثوار المسلحين والمجلس الانتقالي .

الثابت الثالث : التحالف وسيلة لفرض الاصلاح وتقوية المواقع وتجنب العزلة في مواجهة الفاعل الاقوى:وهذا الثابت وضحه الكاتب في الفصل الاول الا انه جاء في المرحلة اللاحقة لخدمة ما اسماه التموقع الجديد ففي الحالة اليمنية فقد اختارت الحركة الاسلامية ان ترتب خطواتها ضمن اللقاء المشترك، وفي الحالة التونسية لجات حركة النهضة للاحتفاظ بتحالفاتها السابقة وانتاج خطاب مطمئن بخصوص الشراكة التي ستقيمها مع حلفائها لتدبير وضع ما بعد الثورةوصناعة المستقبل، وفي الحالة المصرية حضر الثابت نفسه، وفي ليبيا فقد اشتغلت الحركة الاسلامية ضم فعاليات الثورة متنازلة عن تأجيج الموقف لما بعد سقوط النظام لتبدا اعادة تشكيل ذاتها لتأخذ الدور المناسب .

الثابت الرابع دينامية المواقف السياسية :والمقصود به ان الحركات الاسلامية تغير مواقفها بحسب السياق السياسي ونمط التفاعلات التي تنخرط بها، فحركة الاخوان رفضت موعد اجراء الانتخابات الرئاسية، الا انها بعد اللقاء مع القوى الا خرى بالمجلس العسكري تغير موقفها ، خاصة في ظل رغبة الاخير ان يتحول الى طرف في صناعة الدستور وكذلك حزب العدالة والتنمية الذي قرر المشاركة في الانتخابات تقدير من ان الامكان الانتخابي على محدوديته يمكن ان تؤهله لتصدر المشهد السياسي واستثمار الامكان الدستوري المتوافر بعد اقرار الدستور الجديد لتحقيق التغيير الديمقراطي . وتجدر الاشارة الى ان الحركة الاسلامية كانت تضطر لتسقيف مطالبها بحسب الدينامية السياسية، وكانت ترفع سقفمطالبها كلما لمست وجود فجوة سياسية تظهراختلال التوازن لصالحها اولصالح الشارع الذي تعد نفسها جزء منه.

الثابت الخامس العادة المحكمة : احترام البيئة السياسية بمعاييرها وقيمها ومبادئها السياسية . هذه المقولة مستمدة من القواعد الكلية للشريعة الاسلامية وقد انتقل حضورها من العقل المعرفي الاسلامي الى العقل السياسي الحركي الاسلامي، وتفيد الملاحظة الرصدية ان هناك توجهاً عاماً لدى الحركات الاسلامية لاحترام الوثيقة الدستورية واحترام القواعد السياسية المعمول بها واحترام المعايير التي كرسها واقع الممارسة السياسية وخاصة العلاقة بين مكونات الطيف السياسي ولم نجد الا حالة واحدة و هي حالة التيار السلفي في مصر الذي خرج بشعارات تتعارض مع القيم الحاكمة للبيئة السياسية لكن هذا التوجه جاء من طبيعة كونهم طارئين على العمل السياسي ولاشك ان رغبتهم الاستمرار ستفرض عليهم مراجعة الكثير من المواقف.

وجاء **الفصل الثالث حاملا عنوان صعود الاسلاميين المحددات والتحديات وتدابير الحكم** في قراءة لواقعهم بعد وصولها للسلطة .في هذا الفصل اختار الكاتب ثلاثة نماذج من الحركات الاسلامية التي وصلت الى السلطة وهي حركة النهضة في تونس

وجماعة الاخوان في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب اذ انه في هذه النماذج تقدم الاسلاميين في المجلس التأسيسي لصياغة الدستور او في الانتخابات التشريعية التي افرزت اول حكومة يقودها الاسلاميون (حالة المغرب) وقسم الفصل الى ثلاثة مباحث رصد الكاتب في الاول حيثيات صعود الاسلاميين وحلل محدداته واسبابه وفي مطلع المبحث حاول ان يقدم تفسيرا للسلوك الانتخابي في دول الربيع العربي ويرى ن بعض الفئات تصوت على اسس البعد النفسي الوجداني واخرين بالاعتماد على اي الاحزاب ستقدم له خدمات افضل واخر يستند الى معيار المرشح المثالي او على المبدأ الاصولي اي الغاء تراتبي للمرشحين البعيدين عن النموذج المثالي المستحضر ذهنيا وغيرها من الاسس المعتمدة في تفضيل مرشح ما او حزب ما ومن هنا بدا الباحث في تحليل نتائج الانتخابات في الدول الثلاث محل الدراسة وابتدا بدراسة نموذج حزب العدالة والتنمية في المغرب ، كان لهذا الحزب دور سياسي بدءً من عام ٢٠٠٧ رغم وجود محددات ارتبطت مدى قدرتهم على تشكيل حكومة وتدبير الشأن العاموما ستكون عليه ردود افعال القوى الاخرى من توليهم السلطة والتخوفات متعددة ا لابعاد التي اظهروها، واخيرا ردود فعل النخب المدنية والسياسية لمواقف الاسلاميين من قضاياخاصة الحريات وحقوق المرأة وغيرها، لكن مع اقتراع تشرين ثاني ٢٠١١ فقد اختلف الراي مع تصاعد موجة وصول الاسلاميين للسلطة وبرز في هذا السياق ثلاث محددات الاولى على مستوى ممارسة السلطة من جهة ان حزب العدالة والتنمية اصبح يعد حزبا مثل غيره ولم يعد ينظر اليه انه خارج عن السياق العام وانه شريك سياسي مقبول . وعلى مستوى نظرة الغرب فقد وقع تحول في نظرة للإسلاميين اذ اصبح خيار دعم نظم الاستبداد لتجاوز سيناريو الاسلاميين يطرح مخاوف مما دفع الغرب الى التعامل معهم بصورة اكثر براغماتية واخيرا على مستوى التخوفات من قوى المجتمع المدني فقد تراجعت حدة المخاوف من وصولهم للسلطة مع تغير طبيعة خطابهم ، لكن بقيت التساؤلات عن قدرتهم على النجاح في مهامهم السياسية والاقتصادية والادارية والاستجابة لتطلعات الشارع . لكن هذا لايمنع من ظهور اختلاف في النظرة اليهم منذ بروز ثورات الربيع العربي مع تحرر الشعوب العربية من الحصار الذي ضرب عليهم من النظم الاستبدادية وازاء هذه التحولات استطاع الاسلاميون تبوء مراكز مهمة في الانتخابات وذلك انطلاقا من عدم مشاركتهم بالحكومة وتحملهم الاخفاق في التدبير الحكومي مما منحهم نقاط تفوق كما كان لدور حزب العدالة

والتنمية تجاه الحراك الشعبي في ٢٠ فبراير سببا لمنحه المصداقية السياسية ، كما امتلك حزب العدالة والتنمية المغربي تجربة ديمقراطية داخلية تجاوزت غيرها من الحركات السياسية في المغرب، وشكل ايضا نقلة نوعية في القدرة الاقتراحي مما مكنهم من فتح جسور التواصل مع النخب الاقتصادية ورجال الاعمال ، مع اكتساب مرشحيهم الثقة الشعبية واخيرا نجح الحزب في ترجمة مفرداته على مستوى الخطاب السياسي . وعلى هذا الاساس كانت نتائج الانتخابات لصالح الحزب فعلى مستوى عدد المقاعد سجل تقدما ملحوظا فقد حصل على ١٠٧ مقاعد بعد ان حصل عام ٢٠٠٧ على ٤٦ مقعداً فقط، وسجل الحزب حضوره في ١٥ جهة على مستوى اللائحة الوطنية . وحدد الكاتب محددات الفوز بانه ازاء حصيلة الاداء البرلماني للحزب ونجاحه في قيادة المعارضة السياسية، وذكائه السياسي وضعف منافسيه من الاحزاب السياسية الاخرى .وفي دراسة لنتائجه قدم الكاتب جملة من الملاحظات منها تعزيز الحزب لحضوره في المجال الحضري وكذلك اختراقه للمجال القروي وهذه كانت سمة جديدة له ودخوله لدوائر جديدة والتي لم يخترقها من قبل اذ حقق اختراقا كما تم التجديد لبرلماني الحزب مما يدل على الثقة لحصيلة ادائهم البرلماني، كما شهدت الانتخابات تعزيز تماسك الحزب واخيرا نجاح المرأة الانتخابي في الدوائر المحلية وتأكيد وجود جهات استراتيجية للحزب.

وفي دراسة لنتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي التي جرت تشرين الثاني ٢٠١١ واسفرت عن فوز حركة النهضة ب ٨٩ من اصل ٢١٧ يليه المؤتمر من اجل الجمهورية ٢٩ مقعداً ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية ب ٢٦ مقعداً وتوزعت بقية المقاعد على احزاب وقوى سياسية عدة وقد رصد الكاتب مجموعة من الملاحظات اولها تمثيل حركة النهضة امتد على مجمل التراب التونسي كما حققت نسبة عالية في العديد من الدوائر الانتخابية واستفادت من النظام الانتخابي واكتسحت دوائر الخارج . وقد كانت هناك عوامل ساعدت في تحقيق حركة النهضة لفوزها اولها المظلومية السياسية اذ كانت بنظر الشعب التونسي التنظيم الذي عانى حملات القمع والتضييق ، وثانيها وجود فراغ سياسي نجم عن سقوط نظام بن علي وعدم وجود احزاب سياسية مؤهلة لتصدر المشهد السياسي، كما مارس التصويت العقابي ضد قوى بعينها الامر الذي افاد النهضة فضلا عن خطابها المعتدل وضعف الاحزاب السياسية وقوته في تدبير اللحظة الانتخابية .

اخيرا الاخوان المسلمون حزب الحرية والعدالة :

لقد افرزت النتائج النهائية لانتخابات البرلمان المصري عن فوز الاسلاميين بغالبية المقاعد ، اذ فاز حزب العدالة ب ٢٢٨ مقعداً وحزب النور ب ١٢٣ مقعداً والوفد ب ٤٢ مقعداً والكتلة المصرية ب ٣٣ مقعداً

وغيرها من القوى السياسية . وقد جاء تحالف الاخوان اولا فيما كان تحالف حزب النور ثانيا وحصد بذلك الاسلاميون ما مجموعه ب ٧٠،٤ في المائة من مقاعد البرلمان. وفي حصيلة لنتائج الانتخابات فقد لاحظ الكاتب ان لتحالف الاخوان حضور اً في كل التراب المصري وانهم حققوا نسبة عالية في هذ ه الانتخابات اذ حققوا نسبة ٧٧،٧١ بالمئة من مقاعد الفردي ونسبة ٣٤، ٣٩ من مقاعد القوائم . حضور نسائي وقبطي في قوائم الاخوان . وفي قراءة لدلالات فوز الاسلاميين في مصر الاستناد الى سياسة القرب اي علاقة المرشح القريبة بالناخبين وخدمات اجتماعية تميز الاخوان عن غ يرهم، اعتدال خطابهم وصورتهم الايجابية بخصوص موقفهم من الاقباط ومظلوميتهم السياسية ،التي تعرضوا لها خلال عهد مبارك .

وقد استند الكاتب على قاعدتين في تفسير نتائج الانتخابات الاولى قاعدة النموذج المثالي اذ يستحضر الناخب نموذجا مثاليا يتأسس على اسس ومعايير فرضتها سمات حالة ما بعد الحراك الديمقراطي، وقاعد الازالة والالغاء في السلوك الانتخابي وتتأسس على قاعدة ان الناخب قد يحذف مرشح من قائمة التنافس في ذهن الناخب بشكل سريع لمجرد وجود قيمة فرعية . وحاول الكاتب تحديد القيم المركزية و الحاكمة وهي عدم التورط في الاصطفاف الى جانب النظام السابق وعد المسؤولية عن اوضاع ما قبل الحراك ،ما القيم الفرعية فهي البرنامج الانتخابي والخطاب الانتخابي وقدرته على الاقناع الخدمات الاجتماعية وحضور المرجعية والقضايا الهوياتية والمؤهلات الشخصية للمرشح وغيرها . وبالاستناد الى القيم المركزية نلاحظ تراجع القوى الليبرالية وبعض قوى اليسار التي اختارت الاصطفاف مع النظام ويمكن اعتبار القيم المركزية المفسر لبروز الاسلاميين من جهة وتراجع القوى الاخرى وعلى العموم فان المقترب التفسيري الذي قدمته الدراسة اذا لم يمتلك القدرة على تفسير جميع الحالات فانه يفسر اغلبها.

المبحث الثاني جاء بعنوان الاسلاميين وتحديات ما بعد الربيع العربي . وتواجه جميع الحركات التي وصلت للسلطة بعد ثورات الربيع العربي تحديات عدة سجلت الدراسة منها ثمان تحديات اولها تحديات ترتبط بتدبير العلاقة بين الوظيفة الدعوية والوظيفة الحزبية ال سياسية والوظيفة الحكومية ، وثانيها تحديات ترتبط بمقاومة نهج التحكم او نهج الثورة المضادة وثالثها التحدي الاقتصادي ، اذ جاءت الثورات في ظل الازمة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم، ورابعها تحدي الاستجابة للتطلعات الشعبية ويعد هذا هو ا لتحدي الابرز الذي يطلب اجابة من الحركات الحاكمة خامسا تحديات ترتبط

بالتعامل مع الحراك الشعبي الذي لم ينته بالانتخابات اذ اصبح الاسلاميون في الحكم وعليهم ايجاد الحلول، سادسا تحديات ترتبط بتدبير العلاقة مع النخب السياسية والمدنية (التفاعلات مع الفاعل

الاقتصادي) ويبرز هذا التحدي بشكل التعامل مع مكونات هذه النخب والمنهجية التي سيعتمدها في تصنيفها ، و التحدي السابع التعامل مع المصالح الغربية (التفاعلات مع الفاعل السياسي الدولي) ويلخص هذا التحدي في السياسة الخارجية التي ستعتمد في التعامل مع الدول الاجنبية . ثامناً تحديات في تدبير الحكم، والجواب عن سؤال العلاقة بين المرجعية والحرية ، هذه التحديات ترتبط بالدور وتحسين التموقع وايضا التفاعلات مع الفاعلين السياسيين والمدنيين ، ويعد هذا من اشد التحديات تعقيدا ويتطلب هذا التحدي رؤية فكرية وسياسية تستمد شرعيتها من عملية تأصيلية تجديدية يت م من خلالها التمييز بين منطلقات السياسات العمومية ومنطلق الاحكام الشرعية .

المبحث الثالث الاسلاميون وتدبير الحكم في عناصر الرؤية

تكشف ادبيات الاسلاميين في السياقات ال ثلاثة عن وجود وعي بالتحديات المطروحة عليهم ، كما تكشف عن وجود اجابات وصياغات عديدة متنوعة لشكل التعاطي مع التحديات ، وبإمكاننا الوقوف على بعض السمات المشتركة :

- اعتماد التوافق كآلية لترتيب الوضع الانتقالي.
- مفهوم التشارك في تدبير الحكم او اقتسام السلطة.
- تحول جذري في الخطاب السياسي يعكس التحول من موقع المعارضة الى موقع السلطة.
- طمأنة القوى الداخليّ بخصوص الحقوق والحريات وطمأنة القوى الخارجية بخصوص الالتزامات الدولية.

واذ كان من الواضح ان هذه القوى وجدت الخيارات للحفاظ على تموقعها السياسي الجديد فان التحديات بتأهيل الفاعل السياسي وترتيب بنيته لتحمل متطلبات التموقع الجديد لم تجد الصياغات المطلوبة. وفي محاولة لدراسة تجربة هذه الحركات في السلطة فيجد الكاتب ان النموذج المغربي هو الاحرى بالتحليل بوصفه يمثل حالة تدبير حكومي في ظل دستور قائم يحدد الصلاحيات والسلط.

حزب العدالة والتنمية : دراسة حالة: ويمكن بحثها من خلال الاتي

أ. الاطار الدستوري والانتخابي : يمنح الدستور الجديد صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة ويمنح صلاحيات واسعة تشريعية ورقابية للبرلمان لكنه يستبطن ازدواجية السلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية ورئاسة الحكومة . اما بالنسبة للوضع السياسي للأحزاب فان اغلبها لا تتمتع باستقلالية قرارها السياسي . وبالنسبة للنظام الانتخابي فانه لا يسمح بان يحصل حزب

سياسي على الاغلبية التي تؤهله تشكيل الحكومة بل لايسمح بالفوز باكثر من ٣٠ بالمئة من عدد الاصوات بما يفرض تحالف لتشكيل الحكومة.

ب. الوقائع التي اعقبت تعيين رئيس الحكومة حتى اخر خطوة قبل التنصيب : بعد تعيين الملك للأمين العام للحزب في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ فتح مشاورات مع الاحزاب والطيف النقابي لضمان اوسع قدر من التأييد وتم تشكيل الحكومة خلال اسبوع وضمت اربع احزاب وعينت يوم ٣ يناير بالقصر الملكي.

ج. رؤية حزب العدالة والتنمية واجوبته عن التحديات المطروحة : تمسك الحزب بمستويين الاول منطق استثمار الصلاحيات الدستورية من جهة مع منطق تأسيس الثقة مع المؤسسة الملكية من جهة ثانية ، من خلال الاحتفاظ بوزارتي العدل والخارجية للحز ب وهي صلاحية دستورية له وترك الاوقاف والدفاع وهي صلاحيات دستورية للملك.

د. تحدي تدبير العلاقة مع النخب السياسية : اختار الحزب منذ بداية مشاوراته عقد لقاءات موسعة مع مختلف الطيف السياسي معتمدا على منهج التشاركية في تدبير ملفات التحالفات وقدم في سبيل ذلك تنازلات لحلفائه اذ اعطى حزب الاستقلال رئاسة البرلمان واعطى وزارات مهمة لحزب التقدم الاشتراكي وعدت هذه التنازلات تدبيرا سياسيا لتح صين التحالفات لتحقيق هدف اهم وهو ضمان اوسع تاييد لحكومته.

ه. تحديات في العلاقة مع تطلعات الشرائح الشعبية : قدم الحزب جوابه عن تطلعات الشرائح الشعبية من خلال برنامجه الانتخابي من خلال مؤشرات رقمية اولا على المستوى الاقتصادي ، كتحقيق معدل نمو ٧ بالمئة وتخفيض معدلات البطالة ٢ نقطة والتحكم بالعجز بالميزانية ب ٣ بالمئة ، تخفيض الضرائب على الفئات الدنيا ، وعلى المستوى الاجتماعي تحسين رتبة المغرب في مؤشرات التنمية البشرية وفي مؤشرات مناهضة المغرب للفساد العالمي وتقليص الامية ومضاعفة وحدات السكن وغيرها. مع سعيه لتدبير تحدي التطلعات الشعبية من خلال نظريته الاقتصادية القائمة على بناء اقتصاد قوي وحل المعضلة الاجتماعية والتوزيع العادل لثمار النمو.

و. تحديات في العلاقة مع النخب الاقتصادية : كان حزب العدالةوالتنمية اول حزب استجاب للاتحاد العام لمقاولة المغرب الذي طلب من الاحزاب السياسية ان تعرض برامجها الانتخابية لدراستها وناقشتها وهوما يزكي حضوره لدى النخب الاقتصادية وهو ما اكده الحزب في اكثر

من رسالة واشارة بوعو د تخيض الضرائب وتقديم تحفيزات استثنائية ورفع العراقيل عن مشاريع النخب الاقتصادية.

ز. تحديات تدبير العلاقة مع المصالح الغربية (التفاعلات مع الفاعل السياسي الدولي): لقد بسط الحزب في برنامجه الانتخابي اجابته على التحدي العلاقة مع المصالح الغربية.

س. تحديات في اسلوب الحكم وطريقة تدبير سؤال العلاقة بين المرجعية والحرية :انتج الحزب ادبيات لتوضيح رؤيته والتي يمكن توضيحها بمستويات، الا ول توضح ان رؤيته منفتحة في فهمه للإسلام وانه يتبنى المنهج الوسطي المعتدل ويرى ان الاسلام لا يتلخص في كونه مجرد مبادئ واحكام ومقاصد بل هو ايضا كسب بشري متواصل من جهة الفهم والممارسة اما على المستوى الثاني فيقدم الحزب نفسه كحزب مدني بمرجعية اسلامية وعلى المس توى الثالث علاقة الدين بالسياسة فبين ان العلاقة الاوفى بينهما ليست، الفصل المطلق وليست التماهي المطلق ويعلل ذلك بالحاجة الى حضور الدين في السياسة كمبادئ موجهة وروح دافعة وقوة جامعة للامة جامعة ، ويستند الحزب الى عناصر محددة لتدبير العلاقة بين المرجعية والح رية اوله التمييز بين ادوات الدعوة وادوات السياسة وثانيها التمييز بين منطق السياسات العمومية ومنطق الاحكام الشرعية وثالثتها التمييز بين الفضاء العام والفضاء الخاص.

ش. تحدي تأهيل الذات الحزبية لمتطلبات التموقع السياسي الجديد . هذا التحدي لم يأخذ لحد الان حظه من التفكير والنظر لان اكراهات الموقع الحكومي الموقع الحكومي ومتطلبات المرحلة الجديدة والتي جعلت قيادات الحزب تذوب في الجهاز الحكومي مما اوجد تداخل بين العمل الحزبي والعمل الحكومي.

وفي الخاتمة التي حملت عنوان الاسلاميون وسيناريوهات المرحلة المقبلة ، يرى الكات ب ان المرحلة الانتقالية امتدت لأطول مما كانت القوى السياسية تتوقع وقد يكون التأخير بلدان الربيع العربي مبررا بمتطلبات وجدة التجربة والحاجة الى توقيت كاف لبناء التعاقدات السياسية ، وهناك وجه اخر للمعادلة وهو وجود اطراف سياسية فاعلة لا يخدم الانتقال الديمقرا طي مصا لحهم بل قد تضعف تموقعهم السياسي،وملخص ما تقدم ان مستقبل الربيع العربي ليس رهينا بصعود الاسلاميين بل بحصيلة التفاعلات السياسية القائمة والت سيشكل الاسلاميون طرفا رئيسيا فيها وما سيحدد مستقبل الربيع العربي قدرة الاسلاميين على فهم الظرفية السياسية الجدي دة واستيعاب الامكانات التي يتوار عليها الطرف المقابل وقدرته على تحقيق ثورة مضادة وهناك ثلاث سيناريوهات قدمتها الدراسة:

١ - سيناريو انجاز تحول ديمقراطي حقيقي من خلال النجاح فيجذب الدعم الشعبي في كل محطات الوضع الانتقالي ونجاح سياسات التطهير وفتح ملفات الفساد وا نتاج سياسات عمومية تعيد الاعتبار لعافية الاقتصاد بما يحقق تطلعات الجمهور.

٢ - سيناريو انجاز تحول ديمقراطي وسيط يمثل المنزلة بين المنزلتين ما يعني انتاج نظام سياسي يعكس صراع القوى وتوازنها مما يجعل العملية السياسية برمتها رهينة توافقات اي عبر التفاعل والتداع بين الاسلاميين وشركائهم وبين الاعل الممثل للثورة المضادة.

٣ - سيناريو الفشل في تحقيق الانتقال الديمقراطي وهو السيناريو الذي تعجز فيه الحركة الاسلامية على ادارة المرحلة مما يجعلها مدانة شعبيا بفعل عجزها عن تدبير الشؤون اليومية ومخنوقة سياسيا بفعل تحالفات يمكن ان تنشا بين الفاعل الممثل للثورة المضادة وبين بقية الفاعلين او بينه وبين الفاعل الاقليمي او الدولي، وهذه الحالة قد تحمل الاسلاميين كلفة الفشل وتعود الاوضاع الى ما قبل الربيع العربي .